متطلبات المستثمر الأجنبي في الموارد البشرية الجزائرية

سعدية قصاب

الملخص:

يستقطب التمويل عن طريق الاستثمارات الأجنبية المباشرة اهتمام كل الاقتصاديات ، لأنها تمكن الدول المتقدمة من فرض النفوذ في البلدان المستقبلة ، وتجنب عبء المديونية للدول التي تعاني من القيود التمويلية.

يتضمن موضوع هذا المقال تحليل العلاقة التي تربط بين توطين الاستثمارات الأجنبية في الجزائر وعنصر العمل لأنها تمثل أحد العقبات التي تواجه المستثمر الأجنبي والمحلي على حد السواء.

في ظل المنافسة الدولية الشديدة ، تسعى الجزائر إلى جلب اهتمام الدول المستثمرة بتحضير المناخ الملائم لانتقال رؤوس الأموال إليها ، لذا ترى صاحبة المقال أن أكبر التحديات التي ترفعها الجزائر تتمثل في رد الاعتبار للموارد البشرية بإعادة تأهيل الرأسمال البشري عن طريق الاستثمار في التكوين المهني لتلبية متطلبات المستثمرين الأجانب والمحليين .

الكلمات الدالة :

1 ــ التمويل 2 ــ الاستثمارات الأجنبية المباشرة

3 ــ توطين الاستثمارات 4 ــ المناخ الاستثماري

5 ــ الموارد البشرية 6 ــ الرأسمال البشري

7 ــ قوى الجذب 8 ــ إعادة تأهيل اليد العاملة

* أستاذة مكلفة بالدروس ـ كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ـ جامعة الجزائر

Résumé:

Le financement par les investissements étrangers directs (IDE) est un moyen efficace pour l'économie algérienne afin de relancer son appareil de production ,en évitant le problème d'endettement .

Dans un contexte de concurrence mondiale , ce moyen est ciblé par toutes les économies ; alors l'auteur de cet article détermine la problématique dans la relation entre les IDE et la force de travail étant facteur de production .

Pour mieux réussir à attirer les capitaux étrangers vers l'économie algérienne , il est temps de revaloriser la ressource humaine qui constitue le noyau dur de la croissance économique , du moment que

l'Algérie possède un potentiel important qui lui permet de profiter de cette richesse pour améliorer ses recettes financières par les secteurs créateurs de la valeur ajoutée. en investissant dans la formation professionnelle qui devient un axe important parmi tant d'autre , selon les exigences des opérateurs économiques.

مقدمة:

رغم كثرة الكتابات في الاستثمارات الأجنبية إلا أن الموضوع لم يستوفى حقه من النقاش ، ولم يهتلك كليا ، لأنه توجد مجالات عدة خصبة لم تنل نصيبها من التحليل ، كالعلاقة بين الاستثمارات الأجنبية والموارد البشرية في الجزائر.

باعتراض الرأسمال البشري هو المحرك الأساسي لاستقطاب المتعاملين الأجانب للاستثمار في الجزائر ، وباعتبار أن تأهيل اليد العاملة بما يتماشى والتطور التكنولوجي السريع شرطا ضروريا للمتعاملين الاقتصاديين فان الاستثمارات الأجنبية خاصة المباشرة منها تؤثر في ثلاث نقاط أساسية تتمحور في تحقيق دالة الهدف أي أن :

- الاستثمارات الأجنبية المباشرة وسيلة تمويلية لتحريك عجلة التنمية للبلد المستقبل .
- الاستثمارات الأجنبية المباشرة وسيلة لتعظيم الربح بالنسبة للمتعامل الاقتصادي .
- الاستثمارات الأجنبية المباشرة وسيلة لفرض النفوذ على مستوى السوق الدولية بالنسبة للدول المستثمرة .

ولفرض تجسيد هذه الأهداف مجتمعة لابدّ من توفير مجموعة من الشروط وسط مناخ استثماري صعب ومحيط اقتصادي أصعب ، تظهر آثارها على الدول المستقبلة لرؤوس الأموال الأجنبية خاصة على مستوى عنصر العمل ، وذلك من ناحية تأهيل الرأسمال البشري بما يتماشى ومتطلبات المنافسة الدولية الشديدة وتهيئة اليد العاملة لهذا الغرض ، وعليه يمكن الاستفسار ***عن مدى تأثير فعالية الرأسمال البشري في جلب الاستثمارات ؟ وإلى اي حد يمكن تحقيق تكيف الموارد البشرية بما يتماشى ومتطلبات المستثمر الأجنبي ؟***

1 – واقع الاستثمارات الأجنبية والموارد البشرية في الجزائر:

أصبح الاستثمار في الموارد البشرية من الاهتمامات الكبيرة في الاقتصاديات التي تريد أن تقطع شوطا مهما في تنميتها ، فاعتمدت الدول المتقدمة وكذا الدول التي تعيش المرحلة الانتقالية (الجزائر) وسيلة الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتأهيل مواردها البشرية باعتبارها إحدى العوامل الأساسية في العملية الإنتاجية.

تلعب الاستثمارات الأجنبية دورا هاما في تنمية الموارد البشرية باعتبارها الرأسمال الأساسي والدائم ، لذا أصبحت عملية استقطابها من اهتمام كل الدول خاصة بعد الامتيازات التي نالتها هذه الأخيرة في اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة ، وعليه أصبحت لهذه الاستثمارات دورا هاما في تمويل التنمية الاقتصادية ، والتنافس عليها صار من اهتمام السياسات الاقتصادية في ظل العولمة .

1 – 1 – الأهمية الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية:

نالت الاستثمارات الأجنبية المباشرة قسطا وافرا من النقاش في المنظمة العالمية للتجارة وأعطتها أهمية كبيرة لأنها تشكل إحدى الوسائل التمويلية الفعالة لأنها تجنب البلدان المستقبلة ثقل خدمة الديون ، فالجزائر بتسليمها حركية التنمية للقطاع الخاص ، اهتمت بهذه الوسيلة نظرا لمشكل المديونية الذي عانت ومازالت تعاني من أثاره من بداية الثمانينات ، فالشروط القاسية التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية في تعاملها مع الجزائر في إطار برنامج التعديل الهيكلي ألزمها التفكير في وسيلة تمويلية غير القروض لدفع عجلة تنميتها إلى الأمام، ومحاولة استغلال الفرص التي يمكن أن تمنحها العولمة الاقتصادية عن طريق تحرير الاستثمارات الأجنبية وانتقالها بدون شروط أو قيود . وبحكم التنافس الشديد بين الدول المتقدمة والدول النامية المحتاجة فعلا لهذه الوسيلة ، فإن تحضير المحيط الاقتصادي المناسب يمثل الشرط الضروري والكافي لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية إليها واستثمارها في الجزائر للاستفادة منها .

مجال تهيئة المناخ الاستثماري في الجزائر في مختلف الإصلاحات الاقتصادية ، سواء كانت مالية ، نقدية أو تشريعية لغرض تحفيز المستثمرين الأجانب لتحويل رؤوس أموالهم إلى الجزائر ، لكن عند مقارنة الامتيازات الممنوحة من طرف الجزائر بالامتيازات المقدمة من طرف الدول المنافسة تعتبر غير كافية ولا تلبي طموحات المتعامل الاقتصادي الأجنبي والمحلي على حد السواء حيث تستحوذ الدول المتقدمة (المصنعة) على 91% من المخزون العالمي للاستثمار المباشر في الخارج ، و71% من المخزون العالمي للاستثمار المباشر في اقتصادها سنة 1996 ومساهمتها التي فاقت 89 %خلال الفترة 1991–1999(عرابي فتحي 2000)

1 – 1 – 1 – الاستثمارات الأجنبية وسيلة تمويلية هامة :

رغم الإصلاحات الاقتصادية التي شهدها الجهاز المصرفي في فترة التسعينات والمجسدة في قانون النقد والقرض ، ورغم الحوافز المقدمة للمستثمرين في المجال المالي والنقدي ، إلا أن المستثمر الأجنبي لم يتمكن من تحويل رؤوس أمواله إلى الجزائر ، نظرا للامتيازات التي يجدها في الدول المنافسة الأخرى ، بالإضافة إلى بعض الممارسات المعرقلة من طرف الجهاز المصرفي الجزائري ، باعتباره لم يتمكن من

مسايرة التطورات التي تحدث على المستوى العالمي فيما يخص الجانب النقدي والمالي ، فغالبا ما توصف البنوك الجزائرية على أنها مجرد شبابيك ولا تقوم بالدور الاقتصادي المخول لها قانونا .

لم يعد للجزائر خيار ثاني لتمويل مشاريعه الاقتصادية ، فالجهاز الإنتاجي شبه المعطل ، لابدّ من إعادة تشغيله من جديد ، والطريقة الوحيدة للتمويل هي استغلال هذه الفرصة باعتبارها تجنب الاقتصاديات الوقوع في فخ المديونية من جديد مثل ما حدث للجزائر في عشرية

الثمانينات والنصف الأول من التسعينات ، وهي الفترة التي تمّ فيها جدولة الديون الجزائرية بهدف التخفيف من عبء خدمتها.وذلك ما تبينه الأرقام التالية .

جدول رقم 1 : تطور خدمة الدين الخارجي للجزائر في الفترة 1990 ــ 1997

(الوحدة مليار دينار)

	1990	1990	1992	1993	1994	1995	1996	1997
خدمة الدين	8.9	9.5	9.3	9	4.5	4.3	4.3	4.5
أصل الدين	6.4	**7.2**	7	**7.1**	3.1	**2.5**	2	2.4
الفوائد	2.2	2.3	2.3	1.9	1.4	1.8	2.3	2.1
معدل خدمة الدين %	66	74	76.5	82.2	47.2	38.8	30.9	30.3

Source : projet National sur le développement Humain 1998 Statistiques de la banque d'Algérie

والجدول السابق دليل على المشاكل المالية خنقت الجزائر ولا يمكنها ثانية اللجوء إلى الاقتراض الخارجي خاصة في الفترة المذكورة سابقا لأن نسبة عالية من الإيرادات الجزائرية كانت توجه لخدمة الدين وهو ما أدى

إلى تقهقر الاقتصاد الوطني وتوجهت الجزائر إلى المؤسسات المالية الدولية لتصحيح اقتصادها (قدي عبد المجيد 2003)

1 ــ 1 ــ 2 ــ الاستثمارات الأجنبية وسيلة لتعظيم الأرباح :

يهدف المستثمر الأجنبي والمحلي أيضا من خلال أمواله إلى تعظيم دالة الربح ، فالمرد ودية المالية بالنسبة للمتعامل الاقتصادي هي الأولوية العظمى في توجيه الاستثمار إلى الدول ذات التكاليف القليلة ، لكن نجد الاستراتيجية التنموية الجزائرية لا تتماشى وطموحات الأجانب ، فبالإظافة إلى قلة الحوافز الممنوحة في المجال المالي والنقدي ، نجد إشكالية ارتفاع التكاليف خاصة تكلفة اليد العاملة التي لا تتماشى والمواصفات المطلوبة على المستوى الدولي ، مشكل العقار ، انخفاض المستوى التأهيلي لليد العاملة ، ضرورة خلق مناصب عمل للتقليص من معدلات البطالة .

إن مثل هذه النقاط مجتمعة حتما لا تتماشى وأهداف المستثمر ، لأن استغلال الفرص من العقلنة والرشادة الاقتصادية ، فالتحرير الذي منحته المنظمة

العالمية للتجارة للاستثمارات الأجنبية في إطار جولاتها المختلفة شجع المستثمرين على البحث عن المناخ الاستثماري المناسب لنجح المشاريع الاقتصادية ، وتحقيق أكبر الأرباح .

وتتحدد عوامل توطين الاستثمارات الأجنبية في النقاط التالية: (تقرير 1998)

1 ــ ديناميكية الاقتصاد الكلي

2 ــ السوق المالية

3 ــ التكنولوجيا

4 ــ البنية التحتية

5 ــ حجم السوق

6 ــ عوامل تخص المؤسسة

1 ــ 1 ــ 3 ــ الاستثمارات الأجنبية وسيلة لفرض النفوذ :

تمثل أغلب الاستثمارات الأجنبية على المستوى العالمي استثمارات الثلاثي العملاق المتمثل في اليابان ، الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا

هذه المجموعة المصنفة عالميا في المرتبة الأولى من ناحية استقبال رؤوس الأموال للاستفادة من مزايا التمويل بواسطة الاستثمارات الأجنبية أو المحلية ، كما تعد هذه المجموعة هي الأولى من ناحية الاستثمار في البلدان المضيفة عن طريق الشركات العابرة للقارات (الشركات المتعددة الجنسيات) لتحقيق أكبر الأرباح بحكم رؤوس الأموال التي تدور في فلكها مما يهيئ لها الأرضية الصلبة لفرض نفوذها على المستوى العالمي، بالاعتماد على استراتيجية الشركات المتعددة الجنسيات ، مادام تملك مقومات المنافسة في ظل العولمة الاقتصادية .

تسعى المؤسسات المتعددة الجنسيات إلى فرض نفوذها على المستوى العالمي وذلك بتسويق منتجاتها والبحث عن الأسواق التي تتمتع بحجم سوق معتبرة ، خاصة إذا كان استهداف السوق لغرض الإنتاج والتصريف معا .

من الأسباب المباشرة لانتقال رؤوس الأموال لبد ما هو حجم السوق المحلية والمعبر عنها بالقدرة الشرائية ، فارتفاع الطلب الفعال في هذه السوق يشكل أحد

العوامل الأساسية في تكوين المناخ الاستثماري المناسب لجلب المستثمرين الأجانب إليها ، فرغم ارتفاع عدد السكان في الجزائر إلا أن حجم السوق لا يزال ضعيفا مقارنة فقط بدول المغرب العربي ، وحسب إحصائيات سنة 1995 فإن متوسط دخل الفرد سنويا لا يتعدى 4390 دولار في الجزائر ، 4960 دولار في تونس ، و3440 دولار في المغرب. ناهيك عن البلدان المستقبلة (المضيفة) الأخرى كدول جنوب شرق آسيا التي أعطت أهمية بالغة لهذه الوسيلة التمويلية في استراتيجيتها التنموية ، والأزمة المالية التي شهدتها المنطقة سنة 1997 لدليل قاطع على الحوافز الكبيرة المقدمة من طرف هذه الاقتصاديات ، لجلب المستثمرين الأجانب إليها والاستفادة من رؤوس أموالهم .

1 – 2 – الأهمية الاقتصادية للرأس المال البشري :

تمثل الموارد البشرية العنصر الفعال في العملية الإنتاجية ، حيث تظهر أهميته في انتقال رؤوس الأموال الأجنبية إلى الاقتصاديات التي تتمتع بيد عاملة مؤهلة و رخيصة ، فانطلاقا من التعارف المختلفة التي أعطيت لهذا العامل فإن دوره ينعكس مباشرة على مستوى أداء المؤسسة المستثمرة ،لأن معايير تحقيق أكبر الأرباح مرهونة أساسا بتقليل التكاليف المعتمدة على اليد العاملة المؤهلة ،التكنولوجيا العالية ، التسيير الفعال ، أي الأداء الجيد بشكل عام .

إن إسقاط هذه العوامل على الاقتصاد الجزائري لا يشكل المناخ الاستثماري المناسب للمتعاملين الاقتصاديين ،لأن مطابقة الاستراتيجية التنموية في الجزائر واستراتيجية المستثمرين غير ممكنا في الوقت الحالي فمعايير توطين المشاريع الاستثمارية كما سبق الذكر غير متوفرة وبعيدة عن أهداف المستثمرين ، وعلى هذا الأساس وفي إطار الشراكة الأورومتوسطية ، دخلت الجزائر في برنامج تأهيلي لمحيطها الاقتصادي مع دول الاتحاد الأوروبي وخصصت حوالي 50% من غلافها المالي لتأهيل العنصر البشري نظرا للنقص الذي يعاني منه هذا الأخير مقارنة بما تتطلبه عملية الشراكة ، فاليد العاملة في المؤسسة الجزائرية بصفة عامة لا تساير التطورات التي يشهدها العالم باستمرار ولا تتماشى ومتطلبات الأوضاع الاقتصادية الدولية الراهنة وعلى رأس هذه المؤسسات نجد مستخدمي القطاع المالي و البنكي الذي يحتاج إلى دعم كبير لإعادة الاعتبار لهذا القطاع الهام في تمويل المؤسسات الاقتصادية في إطار الشراكة أو فيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية المباشرة .

(onudi2000)

1 – العلاقة الجدلية بين الاستثمارات الأجنبية والموارد البشرية :

لا يمكن فصل المتغيرات الاقتصادية عن بعضها البعض ، فتجسيد الاستثمار ميدانيا مرهون بالموارد البشرية المنفذة له ، لذا نجد العلاقة وطيدة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة وعنصر العمل هذا العنصر الذي يدخل كوسيط فعال في جلب المتعاملين الأجانب إلى البلدان المستقبلة له ويظهر ذلك جليا على مستوى الإنتاج والتسويق .

1 – 1 – دور الرأسمال البشري في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة :

باعتبار الرأسمال البشري هو حجر الزاوية في العملية الإنتاجية ، فالمؤسسة الجزائرية بحاجة ماسة إلى الموارد المالية الأجنبية ، فعملية استقطابها تحتاج بالدرجة الأولى إلى الاهتمام بالرأسمال البشري حتى يتمكن المتعامل الاقتصادي من التوفيق بين التقليل من التكاليف وتحقيق أقصى الأرباح ، ويمكن تحقيق هذه التوليفة بالاعتماد على التحسين في إنتاجية العمل من جهة ، والاستعانة بعامل التكنولوجيا من جهة ثانية .

1 – 1 – 1 – مساهمة الرأسمال البشري في تحسين الإنتاجية :

انطلاقا من مفهوم إنتاجية العمل ومدى تأثيرها على مستوى الإنتاج ، فإن المستثمر الأجنبي يأخذ بعين الاعتبار هذه المتغيرة وخاصة إذا أراد استهداف الأسواق المحلية و الأجنبية ، فاليد العاملة المؤهلة والرخيصة مطلوبة لتعظيم الربح ، وعلى مستوى سوق العمل في الجزائر فإن هذه المتغيرة غير متوفرة كثيرا مقارنة بما تقدمه دول أخرى منافسة في جلب الاستثمار الأجنبي ، فارتفاع تكلفة العمل سيؤدي حتما إلى هروب رؤوس الأموال الأجنبية نحو بلدان أخرى أكثر تحكما في عنصر العمل التي تنعكس مباشرة في الإنتاجية فكلما كانت اليد العاملة مؤهلة كلما كانت الإنتاجية مرتفعة وهو ما يؤدي إلى الوصول إلى الإنتاج المطلوب في الآجال المحددة.

نظرا لتقيد المتعامل الأجنبي بمقاييس المنافسة الدولية وخاصة معيار الجودة فإنه يحرص على اختيار سوق عمل ترضي أذواق المستهلكين للتحكم في عملية التسويق سواء على المستوى المحلي أو المستوى الدولي ، كما يلجأ

المستثمر أحيانا أخرى إلى اختيار توليفة إنتاجية أخرى أكثر ملاءمة لهدفه تتمثل في التكثيف في الرأس المال المادي باستعمال تكنولوجيا عالية.

2 ــ 1 ــ 2 ــ تأثير عامل التكنولوجيا على القرارات الاستثمارية :

تهدف البلدان المضيفة للاستثمار إلى نقل تكنولوجيا إليها ، وإعادة تأهيل يدها العاملة ، خاصة في البلدان التي تكون فيها معدلات البطالة مرتفعة كما ونوعا ، فإنها تسعى جاهدة إلى معالجة هذه المشكلة بواسطة الاستثمارات الأجنبية للسيطرة على الوضع ، لكن بالمقابل نجد أن هذه الاستراتيجية لا توافق إطلاقا أهداف صاحب رأس المال ، لأن تحقيق الإنتاج بالمواصفات المطلوبة على المستوى الدولي وحتى المحلي لا تضمنه إلا التكنولوجيا العالية التي تحقق الجودة الشاملة ، فالاستثمار في التكنولوجيا الحديثة من مقومات عصر العولمة وانتشار الاقتصاد الرقمي لدليل على ذلك لأن التقنيات الحديثة تساهم بنسبة كبيرة في ترقية المنتج للاستحواذ على الأسواق العالمية ، وعليه نجد أن قرارات الاستثمار تتحدد على أساس التكنولوجيات الحديثة المعروضة دوليا خاصة إذا كان المستثمر الأجنبي شركة متعددة الجنسية يهدف إلى تعظيم الربح وفرض النفوذ على المستوى العالمي . (أوكيل محمد السعيد 2003)

3 ــ تكييف الموارد البشرية لمتطلبات المستثمرين:

من العناصر الأساسية التي تدفع محرك التنمية في البلدان النامية قدرة هذه الاقتصاديات على التكيف مع المتغيرات الجديدة خاصة تلك المفروضة في ظل التحولات العالمية ، فتكييف الموارد البشرية من الإصلاحات الضرورية والكفيلة بتغيير اتجاه الجزائر نحو التقدم والرقي .

3 ــ 1 ــ تأهيل الرأسمال البشري لجلب الاستثمارات :

حتى يتمكن المستثمرون من استغلال قوة عمل العمال في العملية الإنتاجية بما يتماشى ودالة الهدف ، فإن المتعامل الاقتصادي يضع شروطا هامة يجب توفرها في اليد العاملة في البلد الذي تتوطن فيه الاستثمارات .

رغم توافق الاستراتيجية التنموية وأهداف المستثمرين الأجانب لتوطين مشاريعهم في الجزائر إلا أن نقص التأهيل في الرأسمال البشري كبير جدا مقارنة بالموارد البشرية في دول أخرى مستقبلة تتنافس فيما بينها لتجلب إليها رؤوس الأموال كدول جنوب شرق آسيا ، دول الاتحاد الأوروبي ، اليابان ... حيث نجد

سبيل المثال أن الهند من البلدان التي قطعت أشواطا كبيرة في مجال
وجية الإعلام والاتصال ، وهو المجال الذي لقي اهتماما كبيرا في العقد
ما له من تأثير على دفع عجلة النمو في كل الاقتصاديات ، وهو ما شجع
رين للتوطن في الهند في هذا الاختصاص ، خاصة وأنها بتكاليف
.

نظرا لخصوصيات سوق العمل في الجزائر فإن اليد العاملة الجزائرية
كثيرا من نقص التأهيل ، حيث في إطار الشراكة مع بلدان الاتحاد
قد خصص هذا الأخير غلافا ماليا في إطار برامجه لإعادة تأهيل
العمل بما يتماشى ومتطلبات هذه الشراكة ، حيث تمّ التفكير في إعادة
للعمل عن طريق إصلاح مؤسسات التكوين والتعليم خاصة أن قطاع
في الجزائر يحتاج إلى الكثير من الاعتناء لصقل مواهب الشباب ،
فرصة للبحث عن العمل خاصة وأن مرونة سوق العمل أدت إلى نقص
الطلب العمل من طرف المؤسسات من جهة ، وارتفاع مخزون البطالين
أخرى إلى أكثر من 1671534 في إحصائيات سنة 2004 . بالإضافة
من 50 % من مخزون البطالين بدون تأهيل وعليه نجد توجه رؤوس
نحو البلدان المستعدة مهنيا لاستقبال الاستثمارات لأن الهدف الأساسي هو
تعظيم الأرباح ، خاصة وأن القيود المالية الجزائرية مازالت تعيق
الوطني من تحمل التمويل ، لتجسيد الاستثمارات بهدف التقليص من
البطالة العالية ، ومنه نتوصل إلى الوسيلة الوحيدة لمواجهة أزمة التشغيل
عن طريق الاستثمارات الأجنبية المباشرة هو تحضير المناخ
الاهتمام باليد العاملة وتهيئتها بما يتماشى ومتطلبات المستثمرين
والمحليين .

2 ــ ارتفاع تكاليف العمل في الجزائر :

توجهت سوق العمل في الجزائر إلى التعامل بالنظام المؤقت ، المحدود
العمل بنصف المدة ، لما يشكله القيد المالي من عقبات أمام المستخدمين
أن العمل المؤقت أصبح يشكل القاعدة ، والعمل الدائم المستقر هو
، وذلك في إطار علاقات العمل الجديدة ضمن التحولات الاقتصادية
، وفي ظل هذا السياق فمن الأسباب المباشرة في ندرة العمل الدائم
ارتفاع تكاليف المنصب الواحد حيث نجد في كل فروع الاقتصاد
تكاليف إنشاء منصب عمل واحد مكلف كثيرا مقارنة بالدول التي تتنافس

في نفس المجال لاستقطاب رؤوس الأموال إليها حيث نجد أن متوسط تكا
العمل في قطاع البناء والسكن لا يقل عن800000 دج سنويا للمناصب الدائ
وقطاع الفلاحة بأكثر من 1500000 دج ، أما قطاع التجارة والخدمات و
إلى أكثر من 2000000 دج للمنصب في المتوسط، بالإضافة إلى قطاع الصنا
الذي بلغ المتوسط إلى 1000000 دج للمنصب أي كل منصب في قطاع التج
يعادل تقريبا منصبين في الصناعة . والأرقام المدونة في الجدول توضح لنا ذل

جدول رقم ــ 2 ــ متوسط تكلفة مناصب الشغل حسب القطاعات (سنو

القطاع	متوسط التكلفة دج
الفلاحة	1540494.38
التجارة والخدمات	2015509.62
البناء والأشغال العمومية	794959.04
الصناعة	968655.83

المصدر : المجلس الاقتصادي والاجتماعي

باعتبار لصاحب العمل المجال القانوني الذي يمكنه من التقليل من التكا
باللجوء إلى العمل المؤقت ، فإنه بإمكانه الوصول إلى تعظيم ربحه بأقل ت
والتي يتحملها العامل البسيط بسبب التحولات التي تعيشها سوق العمل.

استنتاجات :

رغم الجهود الكبيرة التي تبذلها الجزائر في تحضير المناخ الاستثما
للأجانب والمحليين بهدف جلب رؤوس الأموال إليها ،إلا أن كل الخطوات
قطعتها لازالت قليلة مقارنة بما تقدمه البلدان المستقبلة المنافسة المتقدمة والنا
(تونس ومصر) ويمكن تلخيص العقبات في النقاط التالية:

- رغم إصلاح التنظيم القانوني لسنة 1993 والتعديل في سنة 2001 إلا أن النقص مازال قائما بالنسبة للمستثمرين حيث تمّ

على قطاع المنظومة البنكية من ناحية العمل ومتطلبات
الدولية كالشفافية وتذليل العقبات البيروقراطية بصفة عامة.

الاهتمام أكثر بمشكل العقار للتسرع بالإصلاحات ،
ل النوايا الاستثمارية الموجودة على مستوى الوكالة الوطنية
ودعم الاستثمار.

تهيئة اليد العاملة الجزائرية وفقا لمتطلبات المستثمرين
واستغلال هذه الثروة المعطلة لدفع وتيرة النمو في الجزائر
للاستثمار في قطاع التعليم والتكوين من ناحية الكم والكيف
طريق وصل الصلة بين مؤسسات التكوين والتعليم ومؤسسات

محمد السعيد: العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات والتطور الاقتصادي في
النامية والعربية ، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة كلية العلوم
وعلوم التسيير جامعة الجزائر العدد 8 سنة 2003

فتحي : الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر خلال التسعينات
ماجستير سنة 2000 كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ص 32

عبد المجيد : الاقتصاد الجزائري والشراكة الأجنبية خارج المحروقات في
المناخ الاستثماري الجديد الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية
والمناخ الاستثماري الجديد سنة 2003

E - A Pateyron Robert Salamon: les nouvelles technologies de l'informa
l'entreprise Economica 1996.

Guide méthodologique ; restructuration , mise à niveau et compétitivité indu
ONUDI Genève 2002

Rapport de la banque mondiale : climat des investissements en Algérie 1993

Données statistiques : office national des statistiques